

# ناجي سلطانم (المدير العام):

## Victoire Insurance تتميز ببوليصة إستشفاء غير محددة القيمة مهما كلف العلاج، مع ضمان تجديدها



ناجي سلطانم، عدد ضحايا السير يكاد يفوق عدد التفجيرات الداخلية

اللبنانيون يملكون وعياً كبيراً في هذا المجال. أيام الحرب، كان لبنان يصدر بوالص تأمين بقيمة ٤٠ مليون دولار، بما يساوي مجموع إصدارات كل البلدان العربية. بينما كانت السعودية تمنع التأمين لأنها تعتبره حراماً في الدين. أما اليوم فقد سبقنا العديد من هذه البلدان، وعلى رأسها المغرب. والسبب يعود الى تدفق أعداد كبير من الجاليات الأجنبية الى تلك المناطق مثل الإمارات وقطر وسواها، حيث يلزمون الشركات التي يعملون فيها على تأمينهم. إضافة أن الحكومات في البلدان العربية بات لديها وعي على أهمية فرض التأمين على قطاعات عدّة مثل السيارات والإستشفاء والمنشآت وغيرها.

### هل تشجعون الزامية التأمين على القطاع الصحي؟

التأمين الإستشفائي يتبع قدرة الشخص على شراء البوليصة، وبالتالي لا يمكن فرضه. بل يجب تحسين أداء الضمان الإجتماعي. الوزارات المتخصصة حاولت جاهدة الوصول الى حل مع الضمان لكنها لم تنجح بشكل كبير. والمستشفيات هي التي تعاني لأنها لا تسترد أموالها الا بعد وقت طويل، وهذا مؤسف.

على «جسر الفيات» تمّ وضع عائق من الباطون على أول الجسر لمنع الشاحنات من المرور، لكنه شكّل في الوقت نفسه، خطراً على جميع السيارات التي يمكن أن تصطم به في الليل، لاسيما أيام الشتاء، لأنه لا يمكن رؤيته بشكل واضح حتى ولو كانت سرعة السيارة متدنية.

٤- نقص التمدّن وإحترام القوانين: حيث نرى أغلب الأوقات حوادث سببها قلة الوعي، والموار عكس السير، أو عبور الأوتوسترات من جهة الى أخرى فوق الرصيف القاطع.

٥- وأخيراً - وليس أخراً- تأتي السرعة والقيادة تحت تأثير الكحول والمخدرات: هذا النوع من الحوادث نلاحظه بعد منتصف الليل، وعلى الأوتوسترات خارج بيروت، باتجاه الشمال أو الجنوب.

وهنا يصحّ القول بأن «المصيبة جمعتنا». الموت بحوادث السير جمع اللبنانيين، فهذا الكابوس لا يفرق بين ضحية وأخرى من هذه المجموعة أو ذاك الحزب أو تلك الطائفة. الكل معزز لشبح الموت.

### ما هي مقترحاتكم لقانون «حق الذم»، في حال تعرض أحد الأشخاص للوفاة بسبب حادث السير؟

في لبنان القاضي يقرر إستنسبياً المبلغ المقدر كتعويض لعائلة الشخص المتوفي. حيث ممكن أن يحكم بمبلغ ١٠ ألف دولار، وهو مبلغ مرتفع جداً لم يكن أحد يتوقعه. أو يحكم بمبلغ قليل جداً، ونجد العائلة قد تعرّضت من أي سند، خصوصاً إذا كان المتوفي رب العائلة. وفي هذا ظلم كبير. حيث في كل دول العالم هناك قانون حساب تعويضات يتبعونه يطبق على كل الأشخاص. هذا الوضع في لبنان يؤذي شركات التأمين التي تصدر البوليصة الإلزامية ضد الأخطار الجسدية من حوادث السير، حيث معيدو التأمين إذا وجدوا أن الدولة تصدر أحكاماً بطريقة عشوائية، ودون قاعدة معيّنة يرفعون علينا الكلاف التي نضطر بالتالي الى زيادتها على البوليصة.

### كيف تقيمون الوعي التأميني لدى اللبنانيين؟

عدد كبير من الأشخاص يقتلون سنوياً بسبب حوادث السير، ما هي برايكم الأسباب والحلول؟

عدد ضحايا السير في لبنان يكاد يفوق ضحايا التفجيرات الداخلية والإضطرابات الأمنية بما في ذلك ضحايا الحرب مع إسرائيل وسوريا. فهناك حوالي ٧٠ شخص يقتلون سنوياً جراء حوادث السير، عدا الضحايا الذين لا نعرف عنهم، والإعاقات الجسدية والنفسية الجسيمة، والتكاليف الباهظة عليهم وعلى ذويهم وعلى شركات التأمين. وعلى عكس ما يعتقد العديد، تأتي السرعة والتهور في القيادة في أسفل قائمة الأسباب المؤدية الى حوادث السير، وفي طليعتها:

١- التساهل في منح دفتر القيادة: أنا شخصياً أطلقت على رخصة القيادة اللبناني اسم «الإذن بالقتل» (A License to kill) حيث أن عدداً كبيراً من الناس يحصلون على الرخصة دون الخضوع لإمتحان في القيادة، وهم لا يعرفون أصول القيادة وقوانين السير. وما نطلبه من الدولة أن يخضع كل حامل رخصة الى إمتحان قيادة جديد، للتأكد أولاً من صحته وأنه لا يحمل أمراضاً تعرضه وتعرض الآخرين للخطر أثناء القيادة: (ضعف نظر، وقوع في النقطة، إعاقة). وثانياً التأكد من أن حامل الرخصة يعرف جميع الإشارات والقوانين التي تحميه وتحمي سواه من الحوادث.

٢- وجود عدد كبير من السيارات غير الصالحة للسير على الطرقات: فبعضها سيارات مهترئة، أو من دون إشارات، وسواها من المشكل الكثيرة. والحل يكون بتفعيل الحواجز خصوصاً خارج بيروت وجبل لبنان لتوقيف هذه السيارات التي لم تخضع لفحص الميكانيك وتغريمها.

٣- عدم وجود طرق صالحة للسير: حيث من الضروري قبل إنارة الشوارع، تخطيط الطرقات وتنظيفها، ووضع مرايات صغيرة تساعد على الرؤية في الليل والضباب، وسدّ جميع الحفر. فعلى سبيل المثال قتل ٦ أشخاص على «أوتوستراد ظهر البيدر» بسبب حفرة كبيرة وسط الطريق لم يتم ردمها، وأيضاً